١ ـ **تؤكد** أن أحد الأهداف الأساسية للتعاون الدولي في مجال حقوق الانسان تحقيق حياة سودها الحرية والكرامة لكل انسان ، وأن جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية مترابطة ولا يمكن تجزئتها وأن تعزيز وحمايه أى فئه من الحقوق لا ينبغي أبدا أن تعفيا الدول من تعزيز وحمايه الفئه الأخرى أو مبررا عدم قيامها بذلك ؛

٢ ـ **تلاحظ** أن الانتهاكات الجماعيه والصارخه لحقوق الانسان في أي دوله قد تهدد السلم والتنميه في الدول المجاورة أو في منطقة أو في المجتمع الدولي ككل ؛

٣ ـ **تؤكد** أن الاحتلال الأجنبي والاستعمار والفصل العنصري والعنصريه والتمييز العنصري وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير وجميع حقوق الانسان المعترف بها عالميا ، تشكل عوائق خطيره في طريق تحقيق السلم والتنميه ؛

٤ ـ **تؤكد من جديد** أن انتهاكات حقوق الانسان ، أينما وجدت ، هي مبعث قلق الأمم المتحده ؛

٥ ـ **ترى** أن الجهود المبذولة لتعزيز وحمايه حقوق الانسان على الصعيد الدولي ينبغي أن تقرن بجهود لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

٦ ـ **تسلم** بأن تحقيق إمكانات الانسان في تساوق مع المجتمع ينبغي النظر إليه على انه المقصد الأساسي للتنميه ؛

٧ ـ **تؤكد** أن كل شخص له الحق في الاشتراك في عملية التنميه فضلا عن الاستفاده منها ؛

٨ ـ **تثني** على لجنة حقوق الانسان وعلى فريقها العامل المخصص الذي أنشأته اللجنة بموجب قرارها ٣٦ (د ـ ٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ ، لجهودهما المتواصله من أجل دراسه الحق في التنمية ؛

٩ ـ **تؤكد** على أن الحكومات عليها واجب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حقوق الانسان لمجموعات الأفراد الضعيفة والمحرومه ؛

١٠ ـ **ترجو** من الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في التصديق على الاتفاقيات المختلفة في مجال حقوق الانسان أو الانضمام إليها ، أن تفعل ذلك ؛

١١ ـ **تحث** جميع الدول على أن تتعاون مع لجنة حقوق الانسان في دراستها لانتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ؛

١٢ ـ **ترجو** من لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين أن تواصل جهودها لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء عاجل في حالات الانتهاك الخطير لحقوق الانسان واضعة في الاعتبار الاقتراحات المقدمة من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بشأن الاختصاصات الممكنة لمشروع ولاية مفوض سامي لحقوق الانسان[١٧٠] ؛

١٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يتخذ تدابير ملائمة لتعزيز مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة ؛

١٤ ـ **ترجو أيضا** من الأمين العام أن يقوم في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الانسان بتضمين الدراسة المستكملة المتعلقة بالأوضاع الدولية وحقوق الانسان التي طلبت منه الجمعية العامة ، في قرارها ١٣٣/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، تقديمها إليها في دورتها الثامنة والثلاثين ، نظرة عامة على الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الانسان ، مع التأكيد على ما يصادف من مشاكل حتى الآن ؛

١٥ ـ **تقرر** أن تدرج جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية » .

الجلسة العامة ١١١
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٣٧/٢٠١ ـ نظام انساني دولي جديد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٦/١٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[١٧١] ،

وإذ تضع في اعتبارها ما نوّه به الأمين العام في تقريره من أن جميع الحكومات التي قدمت آراءها بشأن اقتراح العمل على إقامة نظام انساني دولي جديد ، قد أيدت المقاصد التي ينطوي

---

(١٧٠) انظر : E/CN. 4/1983/4-E/CN. 4/Sub. 2/1982/43 و Corr. 1 ، الفصل الحادي والعشرون ، الفرع ألف ، القرار ٢٧/١٩٨٢ .

(١٧١) A/37/145 .

عليها الاقتراح والحاجة إلى زيادة الوعي الدولي بالقضايا الانسانية ووضع وسائل أكثر فعالية لمعالجة هذه القضايا[١٧٢] ،

وإذ تسلم بالحاجة إلى المضي مرة أخرى في التماس آراء الحكومات التي لم توافِ الأمين العام بآرائها حتى الآن ،

وإذ تلاحظ الاقتراح الداعي إلى القيام ، خارج إطار الأمم المتحدة ، بإنشاء لجنة مستقلة معنية بالقضايا الانسانية الدولية تتكون من شخصيات بارزة في الميدان الانساني أو لها خبرة واسعة في الحكومة أو في الشؤون الدولية[١٧٣] ،

---

(١٧٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٤ .

(١٧٣) انظر A/36/245 ، المرفق ، الفقرة ١٠ .

وإذ تسلم كذلك بأن المناقشات التي ستقوم بها هذه اللجنة في حالة إنشائها ، يمكن أن تكون مفيدة في إجراء مزيد من الدراسة للاقتراح :

١ - ترجو من الحكومات التي لم توافِ الأمين العام بعد بآرائها بشأن اقتراح العمل على إقامة نظام انساني دولي جديد ، أن تفعل ذلك ؛

٢ - تدعو الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا أشمل عن الموضوع ؛

٣ - تقرّر أن تستعرض في دورتها الثامنة والثلاثين مسألة إقامة « نظام انساني دولي جديد » .

الجلسة العامة ١١١
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢